

أثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظامين المحاسبي المالي والجبايي على جودة القوائم المالية في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة شركة حوضه حليب-

L'impact de la différence dans les règles de traitement entre le système comptable financier et fiscal sur la qualité des états financiers à la lumière de l'environnement économique algérien - étude de cas HODNA LAIT -

ذوادي إبراهيم¹، حميدانو صالح²

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، محبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

² جامعة الوادي (الجزائر)،

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/26

تاريخ الاستلام: 2022/02/09

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم نقاط التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي من حيث بدائل القياس والتقييم والاعتراف بمختلف الأعباء والإيرادات وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل البيئة المحاسبية والاقتصادية في الجزائر. ولإحاطة بجوانب الموضوع تم القيام بدراسة حالة شركة حوضه حليب بالمسيلة كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها أن البيئة الاقتصادية في الجزائر لا تسمح بتطبيق جيد للنظام المحاسبي المالي، وأن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على القواعد الجبايية بشكل كبير بخصوص تقييم مختلف عناصرها، مما انعكس على جودة قوائمها بفقدانها لخاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي؛ النظام الجبايي؛ الضرائب المؤجلة؛ جودة القوائم المالية.

تصنيف JEL: M41؛ H62؛ K34

Résumé: Cette étude vise à identifier les plus importants points de divergence entre le Système Comptable Financier (SCF) et le système fiscal en termes d'alternatives des méthodes de mesure, d'évaluation et la comptabilisation des différentes charges et revenus et leur impact sur la qualité des états financiers dans l'environnement comptable et économique en Algérie. Afin de répondre au problème posé, l'étude a été divisée en deux parties, La première partie concernant la revue de littérature en rapport avec le sujet en utilisant l'approche analytique descriptive, La deuxième partie sous forme d'étude de cas de l'entreprise HODNA LAIT de M'sila.

L'étude a abouti à plusieurs résultats dont le plus important est que l'environnement économique en Algérie ne favorise pas la bonne application du Système Comptabilité Financier, et que l'entreprise concernée s'appuie fortement sur les règles fiscales lors de l'évaluation de ses différents éléments, ce qui s'est reflété dans la qualité de ses états financiers en perdant deux caractéristiques fondamentales dont la pertinence et la fiabilité.

Mots clés: Système Comptable Financier, Système Fiscal, Impôts Différés, Qualité des états financiers.

Codes de classification Jel: M41, H62, K34.

أدى الانفتاح الاقتصادي العالمي واتساع دائرة المعاملات التجارية إلى التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي، لتقليص حجم الفروقات ومحاولة توحيد قواعد القياس والمبادئ المحاسبية من قبل لجان وهيئات مختصة تسعى لسن معايير محاسبية ذات قبول عام، وذلك لتسهيل تجميع ومقارنة القوائم المالية للشركات المتعددة الجنسيات وإعطاء حرية أكثر للمعاملات التجارية في السوق العالمية، إلا أن اختلاف البيئات الاقتصادية بين الدول شكل عائقا لقابلية تطبيق هذه المعايير وتحقيق هذا التوافق.

وسعى من الجزائر بغية تحقيق التوافق المحاسبي قامت بعدة إصلاحات توجت بتبني النظام المحاسبي المالي (SCF) المتوافق أساسا مع المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن البيئة الاقتصادية الجزائرية تعيق تطبيق هذا النظام لافتقارها لسوق مالي نشط وشركات مسعرة في البورصة وهو ما قلص حجم المستخدمين للقوائم المالية و أجبر أغلب المؤسسات الاقتصادية إلى إعداد قوائم مالية ذات غرض جبائي بحت باعتبار القطاع الجباي مستخدم رئيسي لمخرجات النظام المحاسبي حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المنتهجة لفكر المدرسة الفرنكوفونية الذي يعتمد على الدولة كمشروع قانوني ومستخدم أساسي للقوائم المالية وهو ما يجعل العلاقة وطيدة بين النظامين باعتبار أنهما يتشاركان نفس المشرع ويخضعان لنفس السلطة وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجباي على جودة القوائم المالية في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية؟

ويترتب على الإشكالية الرئيسة عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجباي ؟
- فيما تتمثل عناصر الاختلاف بين النظام المحاسبي والنظام الجباي الجزائري ؟
- ما هو أثر الاختلاف في قواعد المعالجة بين النظام المحاسبي والنظام الجباي على جودة القوائم المالية لمؤسسة حضانة حليب ؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات على النحو التالي:

- يعتمد النظام الجباي الجزائري النتيجة المحاسبية مع بعض التغييرات كأساس لتحديد الوعاء الضريبي
- لا تتناسب القواعد والمبادئ المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي بنظيرتها الواردة في النظام الجباي
- تعتمد المؤسسة محل الدراسة على تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي لإعداد قوائم مالية ذات جودة ومعالجة الاختلافات مع القواعد الجبائية في الجدول رقم 09 المحدد للنتيجة الجبائية

أهداف الدراسة:

- إظهار طبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجباي وتحديد أهم الاختلافات الواردة بينهما
- إبراز أهم المعوقات لتطبيق القواعد والمبادئ التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية

- إسقاط الجانب النظري من الدراسة على المؤسسة - حضانة حليب - و من ثم التعرف على مدى تأثير القواعد الجبائية على جودة القوائم المالية للمؤسسة قيد الدراسة

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى تشخيص دقيق للإشكالية، وهذا بتعريف بعض المصطلحات التي تخص الموضوع وإجراء مقارنة بين القوانين الخاصة بالنظامين المحاسبي والجبايي، لاستخراج نقاط التباين بينهما وتبيان أثره على جودة القوائم المالية لاستخلاص مجموعة من التوصيات.

أولاً: أساسيات حول النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالنظام الجبايي

1. تقديم النظام المحاسبي المالي ومعوقات تطبيقه في الجزائر:

1.1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

النظام المحاسبي المالي هو نظام تم اعتماده من خلال القانون رقم 07-11 الصادر في الجريدة الرسمية العدد 74 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ليدخل حيز التطبيق ابتداء من 2010 حيث نصت المادة 02 من هذا القانون أن النظام المحاسبي المالي هو "نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، يتم تصنيفها، تقييمها وتسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته و الوضعية ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية، 2007، ص03)

2.1. معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

في ما يلي سنعرض أهم المعوقات التي تواجه التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي في البيئة الاقتصادية الجزائرية (عقري روضة و بوسعين تسعديت، 2021، ص581):

- غياب أسواق عميقة ونشطة للأصول و الخصوم التي يسمح القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بقياسها بالقيمة العادلة؛
- وجود فراغ قانوني حول كيفية ومنهج قياس القيمة العادلة في الجزائر؛
- الفجوة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي وتحفظ هذا الأخير على تطبيق أساس القيمة العادلة واعتماد التكلفة التاريخية فقط؛
- يستند النظام المحاسبي المالي على المرجعية المحاسبية الدولية التي تهدف إلى خدمة البنى الاقتصادية التي تطورت فيها الأسواق المالية في حين أن الاقتصاد الجزائري يتميز ببنية مالية كلاسيكية تقوم على التمويل بالاستدانة وعلى محدودية وضعف القطاع الخاص الذي يفضل الاعتماد على المنشآت الصغيرة و العائلية ذات هامش المساهمة الضيق، كما يتبعه ذلك سوق مالي غير فاعل وغير متطور (سيليني جمال الدين وآخرون؛، 2019، ص27) ؛
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة و النظام الضريبي من جهة أخرى، فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قرض الإيجار في الأصول وإدراج الإهلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75 % من رأس مالها الاجتماعي غير أن النظام المحاسبي

يعتبره عنصرا هامشيا (Résiduel)، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي (عمار بن عيشي؛، 2014، ص90).

2. علاقة النظام المحاسبي المالي بالنظام الجبايي في الجزائر:

تربط المحاسبة بالجباية في الجزائر علاقة قوية رغم اختلاف الأهداف بينهما و استقلالية كل منهما عن الآخر حيث أن النظام المحاسبي المالي يسعى ويحرص على إنتاج قوائم مالية ذات جودة عالية من خلال تطبيق القواعد الواردة فيه بينما يهتم النظام الجبايي بتعظيم الإيرادات الجباية من خلال وضع ضوابط لتحديد مختلف الضرائب والرسوم، رغم ذلك فإن النظام الجبايي يحرص على تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي وهو ما ورد في المادة 141 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة "يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجباية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة" (المديرية العامة للضرائب؛، 2021، ص34)؛ وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين النظامين كما يعتبر النظام الجبايي مستخدم رئيسي لمخرجات النظام المحاسبي المالي حيث نظم الحزمة الجباية كل من الميزانية و جدول النتائج من القوائم المالية وتعتمد النتيجة المحاسبية كأساس لتحديد الوعاء الضريبي مع إجراء بعض التغييرات و تحدد النتيجة الجباية وفق العلاقة التالية:

النتيجة الجباية = النتيجة المحاسبية + الاسترداد (الإدماجات) - الخصومات (التخفيضات) - العجز الجبايي لأخر 04 سنوات

1-2 أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي الجزائري: في ما يلي سيتم إبراز أهم نقاط التباين في قواعد المعالجة بين النظامين:

1-1-2 بالنسبة للإهلاك: يعرف الإهلاك على أنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل العيني أو المعنوي، ويتم توزيع المبلغ القابل للإهلاك بصورة مطردة على مدة دوام النفعية للأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة للأصل بعد نهاية الخدمة أو عند انقضاء مدة نفعيته هذا من الجانب المحاسبي أما من الجانب الجبايي فتبرز اختلافات كبيرة في تحديد القسط الإهلاك سنقوم بعرضها في الجدول الموالي (علجية محمد، بن مبروك؛ سعيداني، محمد؛، 2020، ص88):

الجدول رقم 01: أوجه الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي في الإهلاك والعناصر ذات الصلة

عناصر الاختلاف	القواعد المحاسبية (حسب النظام المحاسبي المالي)	القواعد الجباية (حسب النظام الجبايي الجزائري)
الاعتراف بالأصل	ينص النظام المحاسبي المالي على تسجيل الأصول في ميزانية المؤسسة بتاريخ تحويل المنافع الاقتصادية والأخطار، حسب مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني.	لا يعترف النظام الجبايي إلا بالملكية القانونية للأصل في حساب أقساط الإهلاك.
مدة الإهلاك	تقدر مدة الإهلاك من طرف المؤسسة بما يعكس بواقعية المنافع الاقتصادية المنتظرة الناتجة عن الأصل كما يجب دراستها بشكل دوري.	حدد المشرع الجبايي من خلال المنشور رقم 246 الصادر سنة 1992 مدة الإهلاك وفقا لتصنيف معين لكل فئة من الأصول المادية والمعنوية.
نوع الإهلاك	حسب النظام المحاسبي المالي في البند 7.121 من الجريدة الرسمية رقم 19، فإن طريق الإهلاك المعترف بها من خلال النظام المحاسبي المالي هي الطريقة الإهلاك الخطي، الطريقة الإهلاك المتناقص طريقة الإهلاك المتزايد و طريقة الإهلاك حسب وحدات الإنتاج.	حسب المادة رقم 174 الفقرة رقم 01 من قانون الضرائب المباشرة يطبق بقوة القانون نظام الإهلاك المالي الخطي على كل التثبيات ولا يمكن تطبيق الإهلاك المتناقص إلا وفق شروط حددها نفس المادة بينما لا

الإهلاك	المبلغ الإهلاك	تكلفة الحيازة مع طرح القيمة المتبقية المحتملة إن وجدت.	يعترف النظام الجباي بالإهلاك وفق وحدات الإنتاج.
	القيمة المتبقية	القيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي يرتقب الكيان الحصول عليه من الأصل عند انقضاء مدة نفعيته بعد طرح تكاليف الخروج المتوقعة.	لم يرد مصطلح القيمة المتبقية في أي بند من بنود قوانين النظام الجباي، ولا يعترف بها في أساس حساب أقساط الإهلاك.
	مراجعة الإهلاك	حسب البند 8.121 من الجريدة الرسمية رقم 19 النظام المحاسبي المالي يدعو إلى دراسة ومراجعة المدة النفعية و طريقة الإهلاك بصفة دورية، ففي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المتوقعة من المنافع الاقتصادية الناتجة عن تلك الأصول، تعدل التوقعات والتقديرات حتى تعكس هذا التغير في الوتيرة.	لا يمكن بأي حال من الأحوال مراجعة مخطط الإهلاك الجباي.
	الإهلاك بالأجزاء	وفق النظام المحاسبي المالي فإنه يمكن إهلاك كل عنصر بصفة منفصلة، وتحتلك هذه العناصر حسب المدة النفعية إلى غاية استبدالها بعنصر بديل، إذ يجب على المؤسسة إعداد مخطط إهلاك منفصل لكل عنصر بدلالة مدة استعماله الحقيقية	لا يأخذ النظام الجباي الجزائري بعين الاعتبار إهلاك الأصول الثابتة بالأجزاء
العناصر ذات القيمة المنخفضة		حسب المادة 4.121 من الجريدة الرسمية رقم 19 يمكن أن تعتبر العناصر ذات القيمة الضعيفة كما لو كانت مستهلكة تماما في السنة المالية التي تم استخدامها فيها وعليه فإنها لا تدرج في الحسابات في شكل تفتيتات وترك النظام المحاسبي حرية تحديد هذه القيمة للمؤسسات	حددت المادة 141 الفقرة 3 من قانون الضرائب المباشرة أنه يمكن معاملة العناصر ذات القيمة المنخفضة التي لا تتجاوز مبلغ 30.000 دج خارج الرسم كأعباء قابلة للخصم للسنة المالية المتصلة بها
خسائر القيمة		حسب المادة 7.112 من الجريدة الرسمية رقم 19 عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية، فإن القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل خسارة قيمة.	لا يعترف النظام الجباي الجزائري بخسارة القيمة، فتشكيلها يحدث فرق بين القسط المحاسبي والقسط الجباي الذي يسترد عند احتساب النتيجة الجباية.
إعادة التقييم		يسمح النظام المحاسبي المالي للكيان بإعادة تقييم بعض الأصول بالقيمة الحقيقية شرط أن تكون العملية بانتظامية كافية وتحدد المبالغ القابلة للإهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها.	يعتمد النظام الجباي التكلفة التاريخية فقط كأساس لحساب أقساط الإهلاك وكذلك بالنسبة لحساب فائض أو ناقص قيمة عن عمليات التنازل.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر بتاريخ 25

مارس 2009 وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021.

2.1.2 المؤونات: حسب النظام المحاسبي المالي مؤونات الأعباء هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد حيث يتم الاعتراف بها فقط عند تحقق الشروط التالية (الجريدة الرسمية؛ 2009، ص14):

- عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضي؛
- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروري لإطفاء هذا الالتزام؛
- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الإلزام تقديرا موثوقا منه.

إلا أنه حسب المادة 141 الفقرة 5 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعرف المؤونات بأنها الأرصدة المشككة لغرض مواجهة تكاليف أو خسائر القيم في حساب المخزونات أو غير المبينة بوضوح والتي يتوقع حدوثها بفعل الأحداث الجارية (المديرية العامة للضرائب؛ 2021، ص33)، وطبقا للتشريع الجباي الجزائري فإن خصم المؤونات من الوعاء الضريبي مرهون بمدى استجابتها لجملة من الشروط، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (بن ربيع، حنيفة وآخرون؛ 2013، ص287):

- يجب أن تخصص المؤونات للخسائر أو التكاليف تكون المصاريف المتعلقة بها قابلة للخصم؛
- يجب أن تكون الخسارة أو التكاليف محتملة الوقوع؛
- يجب أن تنجر هذه الخسائر والتكاليف عن أحداث وقعت خلال السنة المالية المعنية؛
- يجب أن تسجل المؤونة في محاسبة المؤسسة؛
- بيان المؤونة في جدول المؤونات أي في الكشف الخاص بها.

2-1-3 مصاريف البحث والتطوير

نجد أن المشرع الجباي حدد السقف المحدد للخصم بالنسبة لمصاريف البحث و التطوير في حدود 10% من مبلغ الربح الخاضع للضريبة دون تجاوز حد أقصاه قدره 100.000.000 دج، شريطة إعادة استثمار المبالغ المرخص بخصمها مع التصريح بها لدى الإدارة الجباية وكذا الهيئة الوطنية المكلفة بمراقبة البحث العلمي، بينما نجد أن النظام المحاسبي المالي ينص على تسجيل مصاريف البحث حسب طبيعتها، ضمن الأعباء المباشرة كما ينص على تسجيل مصاريف التطوير ضمن التثبيات المعنوية إذا تحققت شروط معينة، وعليه يمكن تطبيق الإهلاك عليها، وهذا له انعكاسات من الناحية الجباية على تحديد الوعاء الضريبي (عيسى، سماعين؛ 2021، ص249).

2-1-4 التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء

يتم تحميل الآثار الناتجة عن تغيرات التقديرات والطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء عن الدورات السابقة ضمن الأموال الخاصة للميزانية الافتتاحية (ح11: ترحيل من جديد، ح106: الاحتياطات) دون تسجيلها في حسابات النتائج (يخلف، إيمان؛ 2019، ص142)، بينما الجانب الجباي تنقسم فيه معالجة تصحيحات الأخطاء إلى شقين أول يتعلق بالمصاريف و الثاني يتعلق بالمنتجات حيث لا يعترف بالمصاريف أو الأخطاء المتعلقة بها التي لم تسجل في دورات سابقة لأنها لا تتعلق بالسنة المالية أي لا تتوفر فيها شروط الخصم المحدد من قبل المشرع الجباي بينما يعترف بالإيرادات التي لم تدرج في السنة المالية لدورة سابقة لسبب معين و تسترد عند تحديد النتيجة الجباية.

2-1-5 خسائر السنوات السابقة:

نص المشرع الجباي على أنه في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، فإن هذا العجز يعتبر عبئا يدرج في السنة المالية الموالية ويخفض من الربح المحقق خلال نفس السنة المالية، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتخفيض كل العجز، فإن العجز الزائد ينقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية، إلى غاية السنة المالية الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز بينما نص النظام المحاسبي المالي على تسجيل الخسائر في الحساب 11 ترحيل من جديد دون أن يكون لها أي تأثير على نتيجة الدورة الموالية (المديرية العامة للضرائب؛ 2021، ص358).

3- الضرائب المؤجلة كآلية لمعالجة الفروقات بين النظامين:

3-1 الضرائب المؤجلة: هي طريقة محاسبية تتضمن الاعتراف بالرسوم الضريبية على الربح المحاسبي فقط على العمليات الخاصة بالسنة (RABAH TAFIGHOULT, 2015, P117) وتنجم الضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي عما يلي (الجريدة الرسمية، 2009، ص18):

- الإخلال الزمني بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبء ما وأخذ بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع؛

- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.

3-1-1 الفروق المؤقتة: هي تلك الفروقات التي تنشأ في دورة معينة بين القيمة المحاسبية للأصل أو الخصم وقاعدته الضريبية، وذلك نتيجة للتفاوت الزمني بين الإثبات المحاسبي للأصل أو الخصم من منظور محاسبي والإثبات الجبائي للأصل أو الخصم وفقاً للتشريع الضريبي، والتي تنعكس أثارها على الدورات المحاسبية اللاحقة من خلال ظهور وضعية جبائية مؤجلة تأخذ شكل أصول ضريبية مؤجلة (اقتصاد ضريبي) أو خصوم ضريبية مؤجلة (مستحقات ضريبية) (بكار، بلخير، خضير، خيطي، 2016، ص191).

3-1-2 الفروق الدائمة: وتتمثل في الفروقات التي تنتج بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية خلال دورة معينة والتي لا يمكن امتصاصها خلال الدورات اللاحقة، وتطراً مثل هذه الفروقات عندما يجب إدراج بعض العناصر في حساب النتيجة المحاسبية، بينما يتم إقصاؤها في حساب النتيجة الجبائية ولا ينتج عنها أي ضرائب مؤجلة، مثل الغرامات المالية أو تجاوز أسقف بعض الأعباء المحددة من قبل المشرع الجبائي.

3-2 أقسام الضرائب المؤجلة: تنقسم الضرائب المؤجلة إلى قسمين:

3-2-1 ضرائب مؤجلة أصول: هي قياس محاسبي لقيمة المبالغ الضريبية الغير مدجة في أساس حساب الضريبة على الدخل لسنة مالية معينة ويتوقع استردادها خلال دورات مستقبلية.

3-2-2 ضرائب مؤجلة خصوم: قياس محاسبي لقيم ضريبية المتعلقة بالأساس الضريبة على الدخل واجبة السداد خلال دورات مستقبلية والتي تتعلق في العادة بالفروق المؤقتة.

ثانياً: القوائم المالية وأبعاد جودتها

1- تعريف القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها أنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وأنها تمثل نتاج النشاط المحاسبي في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وهي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات (أحمد، طرطر، عبد العالي، منصر، 2015، ص191)

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: سنحاول من خلال هذا العنصر سرد أهم الخصائص الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري فيما يلي: (عقري روضة و بوسعين تسعديت، 2021، ص582).

1-2 الملائمة (la Pertinence): تكون المعلومات ملائمة بقدر أثرها على مستخدميها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحالية والمستقبلية، وترتبط ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية.

2-2 الموثوقية (la Fiabilité): المعلومات الموثوقة هي المعلومات الخالية من الأخطاء والتحيز، بالإضافة أن تتسم بالخصائص التالية: المصدقية، الحياد، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، الحيطة والحذر، الشمولية.

3-2 قابلية المقارنة (la Comparabilité): تكون المعلومات قابلة للمقارنة عندما تعد وتقدم بطريقة متسقة للسماح لمستخدميها إجراء مقارنات من فترة إلى أخرى وما بين المؤسسات.

4-2 قابلية الفهم (l'intelligibilité): هي المعلومات التي تكون من السهل فهمها من طرف مستخدميها الذين لديهم معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وله الإرادة والرغبة في دراسة المعلومات.

3- قواعد التقييم الجبائية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

بناء على ما سبق وبعد عرض أهم قواعد الاعتراف والتقييم حسب النظام الجباي الجزائري ومعوقات تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي سنحاول تبيان أثر إعداد القوائم المالية وفق قواعد التقييم الجبائية على جودة هذه القوائم حسب كل عنصر من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

- يعتمد النظام الجباي الجزائري على تغليب الشكل القانوني على الجوهر الاقتصادي للاعتراف بمختلف الأصول وعلى التكلفة التاريخية كأساس وحيد للتقييم وأعمار إنتاجية محددة للأصول غير قابلة للمراجعة كما لا يعترف بالقيمة العادلة وخسائر القيمة وهو ما لا يعكس الوضع الاقتصادي والقيمة الحقيقية لرأس المال مما يؤثر عن القدرة التنبؤية وجودة الأرباح وينتج معلومات مالية غير ملائمة؛

- غياب سوق مالي نشط للتداول وصعوبة تحديد القيمة الحقيقية لغياب أسواق رسمية لمختلف الأصول يفقد المعلومات المالية الدقة في التقييم ويجعلها قابلة للتحيز و يحتم على إعداد قوائم مالية ذات طابع جبائي باعتبار قطاع الضرائب مستخدم أساسي ودائم للمعلومات المالية زيادة على ذلك فالنظام الجباي لا يدعم المصدقية، الحياد، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، الحيطة والحذر، وهو ما يؤثر على موثوقية القوائم المالية؛

- تدعم القوانين الجبائية الخصائص الثانوية (الثبات، قابلية المقارنة) لوضعها ضوابط عند قواعد التقييم فللاستفادة من تطبيق الإهلاك التنازلي مثلاً يجب على المؤسسات تقديم طلب كتابي لهذا الاختيار لا رجعة فيه أما بالنسبة لقابلية المقارنة فتكون في المجال الضيق على المستوى المحلي في ظل الميول الجباي ومعوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثالثا: دراسة مدى تأثير الاختلافات في قواعد المعالجة بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجباي على القوائم المالية لمؤسسة -حضنة حليب- في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية

1- تقديم المؤسسة: هي شركة ذات مسؤولية محدودة عدد شركائها 4 تقوم بإنتاج الحليب ومشتقاته تأسست في 1998/12/15 برأسمال قدره 6000.000 دج، بالمنطقة الصناعية بالمسيلة شهدت عدة تطورات على عدة مراحل لتصبح شركة رائدة في مجال تخصصها توظف أكثر من 1000 عامل، برأس مال يقدر بـ 3000.000.000,00 دج وقدرة إنتاجية عالية تغطي حاجيات كامل ربوع الوطن

الجدول رقم 02: عرض موجز حول الشركة

تسمية المؤسسة	شركة ذات مسؤولية محدودة حضنة حليب
نوع المؤسسة	SARL
نشاط المؤسسة	إنتاج الحليب ومشتقاته
المقر الاجتماعي	المنطقة الصناعية -ص.ب 451 الحضنة-المسيلة.
تاريخ الإنشاء	1998/12/15.
رأس المال الاجتماعي	3000.000.000,00 دج
علامتها التجارية	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق المؤسسة

2-قواعد التقييم المحاسبي المطبقة في شركة حضنة حليب:

سنحاول إسقاط الجانب النظري على المؤسسة ودراسة طرق تقييم الأصول الثابتة وميول المؤسسة بين قواعد النظام المحاسبي المالي والنظام الجباي

1-2 بالنسبة للإهلاكات و العناصر ذات الصلة

1-1-2 معدلات وطرق الإهلاك المطبقة في المؤسسة: سنقوم بعرض معدلات الإهلاك المطبقة في المؤسسة من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 03: معدلات الإهلاك المطبقة في المؤسسة

نوع الأصل	معدل الإهلاك	نوع الإهلاك
المباني	5%	خطي
معدات و أدوات	10% الى 20%	خطي
معدات نقل	20%	خطي
معدات مكتب	20%	خطي
معدات إعلام الي	20%	خطي
التخطيط و التركيب	20%	خطي
أغلفة مسترجعة	33.33%	خطي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة انظر الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه اعتماد المؤسسة على المعدلات الواردة من قبل المشرع الجبايي سنة 1992 رغم التغيير الجذري الذي أدخله النظام المحاسبي المالي حول المفهوم الجديد للإهلاك وكيفية احتسابه، بحيث لم تصبح نسب الإهلاك نسب ثابتة ومحددة، بل أصبح الإهلاك يحدد ويحسب وفق المدة النفعية للتثبيت، والمتمثلة في المدة الحقيقية المقدرة لاستعماله، بالتالي فإن المعدلات المطبقة من قبل المؤسسة تعتبر ذات ميول جبايي و لا تعكس واقعية المنافع الاقتصادية للأصل كما نص النظام المحاسبي المالي

2-1-2 طرق و بدائل القياس المطبقة في المؤسسة: نظرا للكم الهائل للأصول الثابتة سنعتمد في دراستنا على معدات التبريد كعينة تمثل باقي التثبيتات والتي سنقوم بعرضها في الجدول الموالي:

جدول 04: إهلاك معدات التبريد لمؤسسة حضانة حليب

معدات التبريد	تاريخ الاقتناء	التكلفة التاريخية	الإهلاك المجمع	ق.م. الصافية	النسبة
المهتلكة	قبل 2015	130 472 267,74	130 472 267,74	00	93%
قيد الإهلاك	بعد 2015	9 376 768,85	6 438 233,76	2938 535,09	07%
المجموع	/	139 849 036,59	136 910 501,50	2938 535,09	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة أنظر الملحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة معدات التبريد المهتلكة بشكل كامل تمثل 93% من القيمة الإجمالية لهذه المعدات وبعد الاطلاع على دفتر الجرد تبين أن كل المعدات الواردة في الملحق رقم 02 لا تزال قيد الاستخدام رغم أن أغلبها أهتكت قبل 2015 لكنها تقدم أداء جيد حسب مختص الصيانة في المؤسسة مما يسمح لها بتقديم منافع اقتصادية مستقبلية، وأن القيمة المحاسبية الصافية المقدرة بـ 2938 535,09 دج تمثل نسبة 02% من تكلفة اقتنائها لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه المعدات، و بناء على ما سبق واعتمادا على الملاحق 01 و 02 نلخص أهم النقاط المتعلقة بتقييم الأصول الثابتة للمؤسسة في ما يلي:

- تعتمد المؤسسة على تاريخ الاقتناء كأساس لبداية حساب أقساط الإهلاك وهو ما نص عليه المشرع الجبايي عكس النظام المحاسبي المالي الذي ينص على وجوب جاهزية الأصل للاستغلال لحساب الأقساط؛
- تعتمد المؤسسة على تكلفة الاقتناء كأساس لحساب أقساط الإهلاك وهو ما نص عليه المشرع الجبايي عكس النظام المحاسبي المالي الذي ورد من خلاله أن قسط الإهلاك يحسب على أساس تكلفة الحياة مع طرح القيمة المتبقية المحتملة؛
- بالنسبة لنوع الإهلاك تعتمد مؤسسة حضانة حليب على الإهلاك الخطي لحساب الأقساط متعلقة بالتثبيتات المادية والمعنوية القابلة للإهلاك بمختلف أنواعها وهو ما يتماشى والقوانين الجبايية الذي يضع شروط خاصة لاعتماد الأنواع الأخرى؛
- بعد الاطلاع على جدول حساب الإهلاكات لمؤسسة حضانة حليب أنظر ملحق رقم 01 لاحظنا اعتماد هذه الأخيرة على المعدلات المنصوص عليها من طرف المشرع الجبايي من خلال المنشور رقم 246 الصادر سنة 1992 دون أي مراجعة عكس ما نص عليه النظام المحاسبي المالي بتحديد مدة الإهلاك وفق واقعية المنافع الاقتصادية المنتظرة الناتجة عن الأصل ومراجعتها بصفة دورية؛

- تعتمد المؤسسة على مبدأ التكلفة التاريخية لتقييم أصولها ولم تقم بمراجعة الأصول الثابتة لا من حيث مدة نفعية الأصول ولا مراجعة قيمها مقارنة بأسعار السوق لإعادة تقييمها وفق القيمة العادلة وإعطاء صورة حقيقية للوضعية الاقتصادية ورؤوس الأموال مما يؤدي إلى قياس غير سليم للأرباح؛
- بالنسبة للعناصر ذات القيمة المنخفضة تعتمد المؤسسة قيد الدراسة على أساس 30.000 دج المحدد من قبل المشرع الجبايي عكس النظام المحاسبي المالي الذي ترك الحرية للمؤسسات لتحديد هذه القيمة؛
- لا تعتمد المؤسسة قيد الدراسة على خاصية الإهلاك بالأجزاء رغم امتلاكها لخطوط إنتاج مركبة متفاوتة المدة النفعية حيث تخضعها لمعدل اهتلاك موحد وهو ما يعتبر ميول صريح للقواعد الجبايية.

2-2 بالنسبة للمخزونات:

تستخدم مؤسسة حليب طريقة التكلفة الوسيطة المرجحة نهاية كل شهر كما هو موضح في الملحق رقم 04 محاسبيا و جبائيا لهذا لم ينتج أي فرق في التقييم بين قواعد النظامين كما لم تسجل المؤسسة أي اختبار لتدني قيمة المخزونات كما هو موضح من خلال الملحق رقم 03 حيث بلغ حجم المخزونات 4.022.573.270 دج في نهاية الدورة و كان من الممكن للمؤسسة إثبات خسائر قيمة عن المخزونات في ظل اضطراب الأسعار السنة الماضية بسبب جائحة الكوفيد 19.

2-3 بالنسبة لقياس الأعباء والإيرادات (الإعانات، فوائض القيمة عن التنازل، المؤونات)

2-3-1 الإعانات: باعتبار المؤسسة قيد الدراسة مختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته فإن مديرية المصالح الفلاحية تقدم 4 دج كإعانة (إعانات الاستغلال) عن كل لتر تم تجميعه حيث بلغ حجم الإعانات 44.753.636 دج كما هو مبين في جدول حساب النتائج الملحق رقم 06، وتم استلام كل المبلغ من قبل المصالح المعنية خلال السنة المالية وبالتالي لم يظهر الاختلاف في الاعتراف بالإيراد بين النتيجة المحاسبية والجبايية.

2-3-2 فوائض القيمة عن التنازل: قامت المؤسسة بالتنازل بمعدات نقل (شاحنات) قيمتها المحاسبية الصافية 0 دج أي مهتلفة بشكل كامل بقيمة 29.028.592 دج مما يعني أن كل المبلغ يعد فائض قيمة، ما يمثل نسبة 40% من إجمالي التكلفة التاريخية للمعدات المتنازل عنها رغم أنها مهتلفة منذ 2013 وهو ما يدل أن المعدات لم تكن مقيمة من قبل المؤسسة بقيمتها الحقيقية، ومن جهة أخرى استفادة المؤسسة من امتياز جبائي بتخفيض 65% من هذا الفائض باعتبار المعدات المتنازل عنها طويلة الأجل حيث بلغت قيمة التخفيض 18.868.585 دج كما هو مبين في الجدول رقم 9 من الحزمة الجبايية للمؤسسة أنظر الملحق رقم 05

2-3-3 المؤونات: لم تشكل المؤسسة أي مؤونة خلال السنوات الماضية وهو ما يثبت أن القدرة التنبؤية للمؤسسة شبه منعدمة من جهة ويعود ذلك لعدم قدرة المؤسسة على تحديد حجم المؤونات ومن جهة أخرى تأثير عدم القبول المشرع الجبايي لبعض المؤونات سهلة التحديد كالمعاشات والتقاعد ومؤونة العطلة السنوية وهو ما يظهر في جدول حساب النتائج.

1- عرض الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية المحدد للنتيجة الجبائية:

الجدول رقم 05: جدول تحديد النتيجة الجبائية لمؤسسة حضانة حليب

المبالغ		جدول تحديد النتيجة الجبائية	
300.013.606	ربح	1. النتيجة الصافية للسنة المالية	
00	خسارة		
2. الاستردادات			
00	حصص الهدايا غير القابلة للخصم		
00	حصص النوادي الرياضية غير القابلة للخصم		
00	الهبات والتبرعات غير قابلة للخصم		
00	إهلاكات غير قابلة للخصم		
00	مؤونات غير قابلة للخصم		
20.063.264	الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية		الضريبة على أرباح الشركات
00	الضرائب المؤجلة (تغيرات)		
00	خسائر قيمة غير قابلة للخصم		
00	الغرامات والعقوبات		
19.117.471	الاستردادات الأخرى		
4.716.735	مجموع الاستردادات		
3. التخفيضات			
18.858.585	فائض القيمة الناتج عن التنازل على التثبيتات		
214.729.628	التخفيضات الأخرى		
233.598.213	مجموع التخفيضات		
105.596.127	ربح	5. النتيجة الجبائية	
00	خسارة		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة أنظر ملحق رقم 05

يظهر لنا من خلال جدول تحديد النتيجة الجبائية للمؤسسة الالتزام الكبير منها بإتباع قواعد التقييم والاعتراف الجبائية وهو ما يمكن ملاحظته من جدول الاستردادات بعدم تشكيل أي مؤونة أو تكوين خسارة قيمة كما أن كل أقساط الإهلاك المشكلة من قبل المؤسسة كانت مقبولة وهو دليل على عدم تعارضها مع الضوابط التي وضعها المشرع الجباي في تحديد أقساط الإهلاك، كما نلاحظ من خلال جدول التخفيضات استفادة المؤسسة من تخفيض ب 214.729.628 دج والذي يمثل أكثر من 60% من النتيجة المحاسبية ويعود هذا التخفيض إلى استفادة المؤسسة من امتيازات جبائية من خلال توسيع استثماراتها عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات كما تعفى أرباحها الناتجة عن بيع الحليب الطازج من الضريبة على أرباح الشركات، غير ذلك يمكن القول أن النتيجة الجبائية كانت ستكون متقاربة جدا مع النتيجة المحاسبية لولا الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة.

الخاتمة:

تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية بعد دراستنا لأهم نقاط التباين بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي وأثرها على جودة القوائم المالية في ظل البيئة المحاسبية والاقتصادية الجزائرية إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

- لا تسمح البيئة الاقتصادية في الجزائر بتطبيق جيد لمضمون النظام المحاسبي المالي، لافتقارها للأسواق المالية النشطة وأسواق رسمية لتقييم الأصول وفق القيمة العادلة لإعطاء القوائم المالية ملاءمة أكثر مما يسمح باتخاذ قرارات مناسبة؛

- لا تعكس التكلفة التاريخية الحالة المالية ونتائج العمليات المحاسبية، مما يؤدي إلى إضعاف فائدة المعلومات المحاسبية، وتأثير القرارات؛

- يعتبر النظام الجبايي مستخدم رئيسي ودائم للقوائم المالية حيث يعتمد النتيجة المحاسبية كأساس لتحديد الوعاء الضريبي مع إضافة الاسترداد وطرح الخصومات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛

- وجود فجوة كبيرة بين قواعد التقييم والاعتراف بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبايي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛

- لا تتماشى القوانين الجبائية مع التطورات والجهود المبذولة للإصلاح المحاسبي في الجزائر رغم اشتراكها في نفس المشرع ويخضعان لنفس السلطة؛

- رغم مرور أكثر من 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي إلا الميول للقواعد الجبائية يطغى على محاسبة مؤسسة حضانة حليب وهو ما ظهر في الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية للمؤسسة بعدم وجود أي اختلافات في التقييم مع القواعد الجبائية و غياب حسابات الضرائب المؤجلة المؤونات وخسائر القيمة في القوائم المالية مما أثر على الخصائص النوعية الرئيسية للقوائم المالية للمؤسسة وأنتج معلومات لا تساعد في اتخاذ قرارات مناسبة ولا القدرة التنبؤية للمؤسسة، و هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات:

- ضرورة توفير البيئة المحاسبية اللازمة للتطبيق جيد لمضمون النظام المحاسبي المالي؛

- مراجعة قواعد النظام الجبايي بما يتساير مع مستجدات النظام المحاسبي المالي وذلك بتقليص حجم الاختلافات الكبيرة بين

النظامين، سينعكس حتما على القوائم المالية ويعطيها جودة أكبر؛

- تغيير السياسة المحاسبية لمؤسسة حضانة حليب بإتباع قواعد النظام المحاسبي المالي و استخدام خاصية الضرائب المؤجلة كآلية

لمعالجة الفروق المؤقتة بين النظام المحاسبي والنظام الجبايي لإعطاء القوائم المالية جودة أكبر؛

- ضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة لمؤسسة حضانة وفق القيمة العادلة لإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد، طرطر؛ عبد العالي، منصر؛. (2015). تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: جسور للنشر و التوزيع. ص191.
- الجريدة الرسمية. (25 نوفمبر، 2007). المادة 03، القانون رقم 07-11. ص03.
- الجريدة الرسمية؛. (2009). المادة 1-125. يحدد قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سريتها، ص 14.
- المديرية العامة للضرائب؛. (2021). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. المادة 141 مكرر 2. الجزائر. ص358.
- بكاري، بلخير؛ خضير، خبيطي؛. (2016). العلاقة المحاسبية الضريبية بين النظرية وواقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. جامعة ورقلة: مجلة الباحث. ص191.
- بن ربيع ، حنيقة وآخرون؛. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية. منشورات كليك، الطبعة الأولى. ص287.
- سيليني جمال الدين وآخرون؛. (2019). تقييم توجه الجزائر نحو تجميع النظام المحاسبي المالي وفق النظام الضريبي الجزائري بعد مرور 10 سنوات من التطبيق. مجلة دراسات جبائية، ص27.
- عقري روضة، و بوسعين تسعديت. (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و المالية في ظل النظام المحاسبي المالي. مجلة البشائر الاقتصادية، ص581.
- علجية محمد، بن مبروك؛ سعيداني، محمد؛. (2020). محاسبة التثبيتات وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. الجزائر: النشر الجامعي الجديد. ص88.
- عمار بن عيشي؛. (2014). معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ص90.
- عيسى، سماعين؛. (2021). جباية و محاسبة المؤسسة تقنيات جبائية و محاسبية. الصفحات الزرقاء. ص249.
- يخلف، إيمان؛. (2019). متطلبات تكييف النظام الجبايي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي لتعزيز الإفصاح والشفافية وضبط الوعاء الضريبي. الشلف: أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، ص142.

المراجع باللغة الأجنبية

- RABAH TAFIGHOULT;. (2015). LE SYSTEME COMPTABLE FINANCIER. TIZI OUZOU ALGERIE: SANS MAISON D'ITION.

- ملاحق:

الملحق رقم 01: جدول الأصول الثابتة و الإهلاكات لمؤسسة حضانة حليب

SARL HODNA LAIT
2/1 M'SILA BP 451 CA 28000 M'SILA
PRODUCTION LAIT ET DERIVES
AU CAPITAL SOCIAL DE 3 000 000 000,00 DA
RC : 9980562126 - NIF : 099928056212644 - AI : 28012002333



TABLEAU D'INVESTISSEMENT & D'AMORTISSEMENT EX 2020

DESIGNATION DES INVESTISSEMENTS	VALEUR	AMORTISSEMENTS			VNC	LES TAUX
		ANTERIEUR	EXERCICE	CUMUL		
Logiciels	499 000,00	235 300,00	29 300,00	264 600,00	234 400,00	20%
Conception/Logo	3 783 664,29	3 783 664,30	0,00	3 783 664,30	0,00	33%
Terrains De Construction Et Chantiers	369 287 530,00	0,00	0,00	0,00	369 287 530,00	0%
Bâtiments Industriels	536 949 946,11	243 138 251,83	26 466 659,99	269 604 911,82	267 345 034,29	5%
Bâtiments Commerciaux	60 000 000,00	30 000 000,00	6 000 000,00	36 000 000,00	24 000 000,00	10%
Bâtiments Administratif	28 565 123,13	21 219 951,38	1 428 256,16	22 648 207,54	5 916 915,59	5%
Installations de teleCommunication	183 000,00	64 050,00	36 600,00	100 650,00	82 350,00	20%
Matériel de Production	6 024 640 158,60	4 495 859 617,66	359 052 453,57	4 854 912 071,23	1 169 928 087,37	10%
Matériel Publicité	2 736 840,00	2 736 840,00	0,00	2 736 840,00	0,00	10%
Matériel DE LABORATOIRE	69 443 139,78	61 859 971,44	1 644 488,33	63 504 469,77	5 938 670,01	20%
Matériel DE SECURITE	8 133 921,00	4 532 009,01	1 200 431,00	5 732 440,01	2 401 480,99	20%
Installations Complexes	605 740 525,99	605 740 525,99	0,00	605 740 525,99	0,00	20%
Agencements Et Installations	390 207 165,61	349 671 824,60	21 654 904,69	371 326 729,29	18 880 436,32	20%
Matériel Automobile	1 439 528 196,35	1 378 451 502,81	111 999 086,12	1 310 749 777,05	128 778 419,30	20%
Matériel De Bureau	3 725 442,71	2 601 954,82	388 285,41	2 990 240,23	735 202,48	20%
Matériel Fricotage	139 849 036,59	134 286 731,08	2 623 770,42	136 910 501,50	2 938 535,09	20%
Mobilier Et Equipement Ménager	238 233,24	238 233,24	0,00	238 233,24	0,00	20%
Equipements Informatiques	11 725 356,05	9 830 706,84	527 767,84	10 358 474,69	1 240 681,36	20%
Equipements De Communication	7 251 189,40	2 848 989,40	910 800,00	3 759 789,40	3 491 400,00	20%
Mobilier De Bureau	5 159 050,63	4 823 900,63	35 450,00	4 859 350,63	299 700,00	20%
Emballages Récupérables	6 254 798,77	6 254 798,77	0,00	6 254 798,77	0,00	33%
Chapiteau	900 000,00	900 000,00	0,00	900 000,00	0,00	20%
LOGEMENTS	16 000 000,00	5 600 000,00	800 000,00	6 400 000,00	9 600 000,00	5%
Outillage	877 549,11	814 549,11	18 000,00	832 549,11	45 000,00	10%
Poste Police	20 865 712,60	5 751 133,76	1 043 285,64	6 794 419,40	14 071 293,40	5%
Terrains en concession	1 195 045,00	0,00	0,00	0,00	1 195 045,00	0%
Travaux en cours	232 023 420,63	0,00	0,00	0,00	231 414 208,23	0%
ACTIFS BIOLOGIQUES VACHES	119 916 000,32	0,00	0,00	0,00	119 916 000,32	0%
Cautionnements versés	103 985 304,00	0,00	0,00	0,00	103 985 304,00	0%
TOTAL GENERAL	10 209 854 350,10	7 375 244 505,65	535 859 549,12	7 911 274 053 243,95	2 481 725 693,76	

الملحق رقم 02: جدول إهلاك تفصيلي لمعدات التبريد

SARL HODNA LAIT
EXERCICE 2020
COMPTE : 218301



TABLEAU D'INVESTISSEMENT et AMORTISSEMENT

N	DESIGNATION	ACQUISITION		AMORTISSEMENTS			VNC	TAUX
		DATE	VALEUR	ANTERIEUR	EXERCICE	CUMUL		
1	(100) VITRINE MURALE EMERAUDE 150	16/04/2008	10 970 000,00	10 970 000,00	0,00	10 970 000,00	0,00	20%
2	VITRINE REFRIGERIE VM9000DV (1)	13/04/2008	95 000,00	95 000,00	0,00	95 000,00	0,00	20%
3	VITRINE REFRIGERIE VM2000DV (1)	13/04/2008	145 000,00	145 000,00	0,00	145 000,00	0,00	20%
4	(48) VITRINE MURALE EMERAUDE 150	26/05/2008	5 265 600,00	5 265 600,00	0,00	5 265 600,00	0,00	20%
5	(120) VITRINE MURALE EMERAUDE 150	31/05/2008	13 888 020,00	13 888 020,00	0,00	13 888 020,00	0,00	20%
6	(1) VITRINE HORIZONTALE BETA 150	31/05/2008	56 800,00	56 800,00	0,00	56 800,00	0,00	20%
7	(1) VITRINE MURALE EMERAUDE 150	31/05/2008	115 733,50	115 733,50	0,00	115 733,50	0,00	20%
8	(1) VITRINE HORIZONTALE BETA 200	31/05/2008	71 709,40	71 709,40	0,00	71 709,40	0,00	20%
9	(48) VITRINE MURALE EMERAUDE 150	18/06/2008	5 265 600,00	5 265 600,00	0,00	5 265 600,00	0,00	20%
10	(120) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	21/06/2008	13 888 020,00	13 888 020,00	0,00	13 888 020,00	0,00	20%
11	(1) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	19/07/2008	115 733,50	115 733,50	0,00	115 733,50	0,00	20%
12	(1) VITRINE HORIZONTALE BETA 150	19/07/2008	56 800,00	56 800,00	0,00	56 800,00	0,00	20%
13	(120) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	19/07/2008	13 888 020,00	13 888 020,00	0,00	13 888 020,00	0,00	20%
14	(08) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	19/07/2008	925 868,00	925 868,00	0,00	925 868,00	0,00	20%
15	(192) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	22/09/2008	22 220 832,00	22 220 832,00	0,00	22 220 832,00	0,00	20%
16	(140) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/SERIGRAPH	26/11/2008	16 202 690,00	16 202 690,00	0,00	16 202 690,00	0,00	20%
17	(10) VITRINE HORIZONTALE BETA 150	26/11/2008	567 948,70	567 948,70	0,00	567 948,70	0,00	20%
18	(10) VITRINE A BOISSONS 374 L 1 PORTE VITREE	11/12/2008	581 000,00	581 000,00	0,00	581 000,00	0,00	20%
19	(132) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	25/01/2009	15 276 822,00	15 276 822,00	0,00	15 276 822,00	0,00	20%
20	(12) VITRINE A BOISSONS 374 L 1 PORTE VITREE	25/01/2009	697 200,00	697 200,00	0,00	697 200,00	0,00	20%
21	(36) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	05/05/2009	4 166 406,00	4 166 406,00	0,00	4 166 406,00	0,00	20%
22	(12) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	05/05/2009	1 388 802,00	1 388 802,00	0,00	1 388 802,00	0,00	20%
23	(12) VITRINE MURALE EMERAUDE 150 A/S	07/06/2009	1 388 802,00	1 388 802,00	0,00	1 388 802,00	0,00	20%
24	VITRINE MURALE EMERAUDE 150	14/03/2010	1 157 335,00	1 157 335,00	0,00	1 157 335,00	0,00	20%
25	VITRINE HORIZONTALE BETA 250	07/10/2010	249 695,72	249 695,72	0,00	249 695,72	0,00	20%
26	VITRINE A BOISSON 430 L 1 PORTE VITREE	09/11/2010	281 837,60	281 837,60	0,00	281 837,60	0,00	20%
27	FRIGO OIL N88 EN BOITERIE DE 208L (1)	28/03/2010	52 000,00	52 000,00	0,00	52 000,00	0,00	20%
28	SYSTEME BRS	14/02/2013	692 352,13	692 352,13	0,00	692 352,13	0,00	20%
29	SYSTEME EVAPORATION	14/02/2013	612 126,16	612 126,16	0,00	612 126,16	0,00	20%
30	KIT DE REGULATION	14/02/2013	59 111,27	59 111,27	0,00	59 111,27	0,00	20%
31	ARMOIRE ELECTRIQUE	14/02/2013	129 402,76	129 402,76	0,00	129 402,76	0,00	20%
32	48 VITRINE MURALE	20/04/2015	5 500 800,00	5 134 080,00	366 720,00	5 500 800,00	0,00	20%
33	01 VITRINE MURALE	9/08/2015	114 600,00	101 230,00	13 370,00	114 600,00	0,00	20%
34	01 VITRINE HORIZONTALE	9/08/2015	88 200,00	77 910,00	10 290,00	88 200,00	0,00	20%
35	VITRINE MURALE EMERAUDE 150	7/01/2019	3 673 168,85	734 633,77	734 633,77	1 469 267,54	2 938 535,09	20%
TOTAL GENERAL			139 849 036,59	134 286 731,08	2 623 770,42	136 910 501,50	2 938 535,09	20%

الملحق رقم 03: عرض ميزانية الأصول للمؤسسة

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 090902050562126444

Désignation de l'entreprise :

SARL HODNA LAIT

Activité PRODUCTION LAIT ET DERIVES

Adresse ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice au 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2019)

ACTIF	2020		2019	
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			0	0
Immobilisations incorporelles	4 282 664	4 048 264	234 400	263 700
Immobilisations corporelles	0	0	0	0
Terrains	369 287 530		369 287 530	369 287 530
Bâtiments	882 563 782	341 447 539	321 116 243	356 854 445
Autres immobilisations corporelles	8 716 910 609	7 381 907 446	1 334 703 163	1 795 639 911
Immobilisations en concession	1 195 045		1 195 045	1 195 045
Immobilisations en cours	232 023 421	0	232 023 421	216 829 552
Immobilisations financières	0	0	0	0
Titres mis en équivalence	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	0	0	0	0
Autres titres immobilisés	0	0	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	223 901 304	0	223 901 304	120 349 324
Impôts différés actif	0	0	0	0
TOTAL ACTIF NON COURANT	10 219 864 365	7 727 403 249	2 482 451 106	2 860 419 508
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	4 022 573 270	0	4 022 573 270	3 292 170 745
Créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Clients	1 951 419 084	0	1 951 419 084	1 773 089 702
Autres débiteurs	1 652 905 902	0	1 652 905 902	1 633 724 402
Impôts et assimilés	375 051	0	375 051	11 170
Autres créances et emplois assimilés	0	0	0	0
Disponibilités et assimilés	0	0	0	0
Placements et autres actifs financiers courants	10 795 779	0	10 795 779	69 596 278
Trésorerie	0	0	0	6 795 592 296
TOTAL ACTIF COURANT	7 638 069 087	0	7 638 069 087	6 795 592 296
TOTAL GENERAL ACTIF	17 847 933 442	7 727 403 249	10 120 530 193	9 626 011 805

الملحق رقم 04: جدول حركة المخزون للفواكه المختلطة

DOSSIER HL 1

Exercice du 01/01/2020 Au : 31/12/2020

FICHE DE STOCK DETAILLEE

PERIODE DU 01/01/2020 AU : 31/12/2020

DATE 28/09/21

PAGE: 1

ARTICLE		ARO41		FRUITS MIXES BOUTEILLE					
Qté Initiale : 16 090,00				Valeur Initiale : 3 034 828,11		Qté en Stock : 25 338,00		Valeur Actuelle : 5 527 525,89	
DATE		LIBELLE		DOCUMENT		ENTREES		SORTIES	
						PRIX		PRIX	
01/01/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000003	7 200,00	205,00	1 476 000,00		
31/01/2020	Consommation	04	BS	000005				9 213,70	193,68
09/02/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000180	7 300,00	227,53	1 660 969,00		1 784 517,69
16/02/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000181	3 600,00	205,00	738 000,00		
16/02/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000182	1 500,00	205,00	307 500,00		
20/02/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000183	8 100,00	205,00	1 660 500,00		
24/02/2020	Bon d'Entrée	401047	BE	000416	4 250,00	203,83	866 277,50		
24/02/2020	Bon d'Entrée	401047	BE	000417	4 250,00	203,60	865 300,00		
27/02/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000185	1 350,00	205,00	276 750,00		
28/02/2020	Consommation	04	BS	000015				9 049,74	204,87
17/03/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000385	4 500,00	225,00	1 012 500,00		1 854 018,37
23/03/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000386	3 600,00	230,00	828 000,00		
31/03/2020	Consommation	04	BS	000024				9 598,08	209,03
29/04/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000496	3 455,00	225,00	777 375,00		2 006 327,11
30/04/2020	Consommation	04	BS	000033				8 295,94	210,51
31/05/2020	Consommation	04	BS	000042				8 699,54	210,51
01/06/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000731	1 750,00	230,00	402 500,00		
11/06/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000745	3 600,00	230,00	828 000,00		
20/06/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	000805	5 200,00	225,00	1 170 000,00		
30/06/2020	Consommation	04	BS	000051				9 550,00	216,33
18/08/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	001000	9 655,00	205,00	1 979 275,00		2 065 916,59
31/08/2020	Consommation	04	BS	000069				9 655,00	212,80
01/09/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	001072	2 700,00	225,00	607 500,00		2 054 564,10
21/09/2020	Bon d'Entrée	401783	BE	001130	3 600,00	230,00	828 000,00		
30/09/2020	Consommation	04	BS	000078				6 300,00	216,23
				Total Page	77 930,00		16 818 046,50	70 362,00	14 705 345,22

الملحق رقم 05: الجدول رقم 09 من الحزمة الجبائية 2020 لمؤسسة حضانة حليب

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		N.I.F. 0999928056212644
Désignation de l'entreprise : SARL HODNA LAIT Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA		
Exercice du : 01/01/2020 Au : 31/12/2020		
9/ Tableau de détermination du résultat fiscal :		
I. Résultat net de l'exercice (Compte de résultat)	Bénéfice	309 813 606
II. Réintégrations	Perte	0
Charges des immeubles non affectés directement à l'exploitation		0
Quote-part des cadeaux publicitaires non déductibles		0
Quote-part du sponsoring et parrainage non déductibles		0
Frais de réception non déductibles		0
Cotisations et dons non déductibles		0
Impôts et taxes non déductibles		0
Provisions non déductibles		0
Amortissements non déductibles		0
Quote-part des frais de recherche développement non déductibles		0
Amortissements non déductibles liés aux opérations de crédit bail (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors produits financiers (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		20 063 264
Impôts sur les bénéfices des sociétés		0
Impôt différé (variation)		0
Pertes de valeurs non déductibles		0
Amendes et pénalités		0
Autres réintégrations (*)		19 117 471
Total des réintégrations		39 180 736
III. Déductions		
Plus values sur cession d'éléments d'actif immobilisés (cf art 173 du CIDTA)		18 868 585
Les produits et les plus values de cession des actions et titre assimilés ainsi que ceux des actions ou part d'OPCVM cotés en bourse		0
Les revenus provenant de la distribution des bénéfices ayant été soumis à l'impôt sur les bénéfices des sociétés ou expressément exonérés (cf art 147 bis du CIDTA)		0
Amortissements liés aux opérations de crédit bail (Bailleur) (cf art 27 de LFC 2010)		0
Loyers hors charges financières (Preneur) (cf art 27 de LFC 2010)		0
Complément d'amortissements		214 729 628
Autres déductions (*) EXONERATION ANDI + MARGE LAIT CRU		0
Total des déductions		233 598 213
IV. Déficits antérieurs à déduire		
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Déficit de l'année 20		0
Total des déficits à déduire		0
Résultat fiscal (I+II-III-IV)	Bénéfice	105 598 127
	Déficit	0

(*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم 06: حساب النتائج 2020 لمؤسسة حضانة حليب

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0999928056212644

Désignation de l'entreprise : SARL HODNA LAIT
 Activité : PRODUCTION LAIT ET DERIVES
 Adresse : ZONE INDUSTRIELLE DE M'SILA BP 451 CA

Exercice du : 01/01/2019 Au : 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

TCR	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue		10 141 783 851		10 798 856 896
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés	3 281 180		3 537 612	
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		10 138 502 711		10 795 319 084
Production stockée ou déstockée		113 542 814		180 298 720
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		44 753 635		48 378 680
I-Production de l'exercice		10 296 799 160		11 033 996 484
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	8 015 243 054		8 353 694 872	
Autres approvisionnements				
Variations des stocks	0			
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	116 536 780		132 022 902	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats		11 308 920		28 428 478
Sous-traitance générale				
Locations	46 748 940		55 245 199	
Entretien, réparations et maintenance	66 178 105		36 688 170	
Primes d'assurances	28 090 674		49 624 551	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	6 223 885		7 503 165	
Publicité	1 799 262		62 636 136	
Déplacements, missions et réceptions	32 197 150		33 150 430	
Autres services	269 956 319		289 106 036	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	8 570 773 257		8 991 222 983	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	0	1 726 025 903	0	2 042 773 501
Charges de personnel	638 063 040		663 261 436	
Impôts et taxes et versements assimilés	58 709 474		61 794 833	
IV-Excédent brut d'exploitation	0	1 029 253 389	0	1 317 717 232